الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (١٨)
الأحد (١٩/نيسان/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٩٨).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٣٠) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثامنة عشر، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب النصاب متحقق (١٩٨).

الفقرة الأولى: القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم. (لجنة الأمن والدفاع).

- النائب سعود سعدون علي الساعدي (نقطة نظام):-

المادة (١١٠) من الدستور تتحدث عن احدى أدوار السلطات الاتحادية هو رسم سياسة الأمن الوطني وعبر إنشاء قوات مسلحة وظيفتها حماية الأمن العراقي وحماية حدود العراق، فهل الأولوية اليوم هي لقراءة قانون خدمة العلم أم لتوفير الحماية لأبناء الشعب العراقي؟ المطلوب منهم التجنيد هذا فضلاً عن الكثير من الإشكالات الأخرى منها الجنبة المالية، اليوم الحكومة حكومة تصريف أعمال ولم يرد القانون منها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل أنت مع القانون أم ضده؟

- النائب سعود سعدون علي الساعدي (نقطة نظام):-

أنا ضد القانون وضد قرار المحكمة الاتحادية والحكومة هي حكومة تصريف أعمال وليس لدينا قانون موازنة وهو يحتاج موازنة لأن فيه جنبة مالية فضلاً عن تعارضه مع الدستور العراقي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

١. ليس فيه تعارض مع الدستور.

٢. هذا مقترح قانون مقدم من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب وبعد التشاور أنا والسيد النائب الأول في عرض المواضيع مع رؤساء الكتل السياسية وسبق وان كان اجتماع قبل (٢٠-٢٥) يوم وتم طرح قوانين من ضمنها هذا القانون، جميع رؤساء الكتل السياسية بدون استثناء الجميع بدون استثناء وافقوا على هذا الموضوع، نحن لا نريد عسكرة مجتمع نحن نريد الشاب أن يحس بانتمائه للوطن، هذا القانون اسمه قانون خدمة العلم لا اقبل أن يكتب به قانون التجنيد الإلزامي، لا نريد تجنيد الزامي نريد خدمة علم حتى نعمله اختياري وليس إجباري ونضع به خيارات حتى الشاب يحس بانتمائه للوطن ويحس بالانتماء بخدمة بلده، نحن سوف نبدأ بالقراءة الأولى بعدها أي مقترح لتنضيج ولعمل تشذيب هذا القانون وانا كرئيس مجلس واخي الأستاذ (عدنان) سوف نكون موجودين في لجنة الأمن والدفاع ونقاش مستفيض لشهر أو شهرين ثلاثة اشهر لغاية نضج القانون بشكل صحيح ونمضي به، وهذا ليس قانون تجنيد الزامي هذا قانون خدمة علم سوف يكون قانون خياري وليس الزامي، من خلال زيارتنا الأخيرة إلى وزارة الدفاع هل تعلمون أعمار الموجودة من منتسبي وزارة الدفاع كم تبلغ أعمارهم؟ من (٤٥) سنة صعوداً أكثر من (٧٠%) من هذه المؤسسة يجب زج دماء جديدة للمؤسسة ويكون الخيار لمتطوع بالاستمرار أو خدمة العلم لوقت محدد.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي (نقطة نظام):-

جدول أعمال لأربعة أيام مسبقاً هذه لم تكن سابقاً بصراحة، جدول أعمال لأربعة أيام قادمة هذا ممتاز ومتخم بقانون هذا ايضاً ممتاز، وما تفضلت به بناءً على اعتراض زميلي السابق الذي قبلي حقيقة لا يحل بهذا القانون وسوف تقول لي ماذا تحتاج ونعدله، اصل الموضوع واصل الفكرة قضية خدمة العلم ومعالجة المشاكل بالجيش العراقي بفتح باب التطوع بهذه الآلية وان كانت يوم واحد او شهر لا تحل هذه المشكلة التي شخصتها حضرتك، أنا ممكن استعير الذي تفضلت به حضرتك تقوية العقيدة العسكرية والانتماء والمواطنة وهذا لا نعيبه على الشعب العراقي جميعهم وطنين ويعيشون في مواطنة ولكن هناك خلل حدث هذا ممكن أن يعالج عن طريق وزارة التربية أو التعليم بإضافة مادة أكاديمية في الجامعات مادة تربوية في الإعداديات ممكن حتى أخذهم إلى ميادين الرمي إلى زيارة المؤسسات واعمل لهم معايشة، أما بهذه الآلية سواء بتجنيد الزامي الذي رفضته حضرتك أو بعنوان خدمة العلم وفرض عقوبات للمتخلف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ذكرنا وأكرر يوجد خلل في المجتمع يجب إصلاحه يجب أن يكون لدى شبابنا وعي وانضباط، توجد تفاصيل مطلوبة في المجتمع نحن مجتمع مسلم وفق الدستور يجب أن يكون هناك ضبط إيقاع للذي يحدث في المجتمع وجميهن سوف يمضي بهذا القانون.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري (نقطة نظام):-

المادة (٩/ ثانياً) من الدستور تنظم خدمة العلم بقانون ولم تشر إلى الزامية الخدمة في الجيش، ايضاً المادة (٢) من الدستور لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، المادة (٣٧) من الدستور حرية الإنسان وكرامته مصونة وايضاً يحرم العمل القصري، (٢٠٦) دولة في العالم (٦٠) دولة فقط في العالم أقرت التجنيد لمواطنيها، نحن نعاني من ترهل في المؤسسة العسكرية ومن الدول المتصدرة في مجال الصنوف العسكرية، لدينا مشكلة في التسليح لدينا مشكلة في البنى التحتية للجيش، واقر قانون للخدمة الإلزامية قانون يتطلب أمور مالية ويتطلب قضايا حالياً غير متوفرة بوضع الدولة ولا نحن مهيأين ودولة منذ أن خلقنا إلى هذه اللحظة فقط حروب في حروب، ونأتي على الزامية التجنيد هذه غير منطقية سيادة الرئيس والشارع يرفضها ايضاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أي نائب لديه ملاحظة لترشيد ولتشذيب القانون يقدمها مكتوبة إلى لجنة الأمن والدفاع أو لرئاسة المجلس وهي تحيلها إلى اللجنة، سوف نعطي مساحة كافية للنقاش والحوار والاجتماعات لهذا القانون، ومثلما ذكرت يوجد به جنبات اجتماعية ويوجد به جنبات انتماء لوطن، فأرجو منكم أن لا تكونوا معارضين لهذا الموضوع.

- النائب خالد متعب ياسين العبيدي:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب وعد محمود احمد قدو:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب علي جاسم محمد المتيوتي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب كريم عليوي جاهوش الصكر:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائبة علا عوده لايذ شناوه:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب ديار صالح حميد المفتي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب مازن غريب عبد الرحمن:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب احمد كاين عبد نور الخزاعي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب حسن خلف علو الجبوري:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب بدر محمود فحل الجبوري:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب علي جاسم محمد المتيوتي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب هاتف فاهم كسار الظالمي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب سعد نعيم رضوي العقابي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب صكر حسن لازم العمشاني:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم.

- النائب خالد متعب ياسين العبيدي:-

يقرأ الأسباب الموجبة من مقترح قانون خدمة العلم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السادة أعضاء لجنة الأمن والدفاع أرجو منكم العمل بروح الفريق الواحد مع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، أي مقترح يقدم من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب يأخذ بنظر الاعتبار ويناقش مع السادة النواب ويكون تشذيب للقانون بشكل واضح.

اطلب منكم من خلال الاتصال بالسيد رئيس الأركان ايضاً اعَدَ لكم مسودة ووضع فيها تفاصيل عدة تخدمكم في القانون استضيفوه واستضيفوا المعنيين في وزارة الدفاع واستضيفوا وزارة التخطيط والمعنيين في وزارة التخطيط لمعرفة البيانات والأعداد الموجودة سنوياً واستضيفوا وزير المالية

والمعنيين في وزارة المالية وجميع الوزارات المعنية في هذا القانون، اخذوا الوقت الكافي في تشذيب هذا القانون وان يكون قانون إصلاحي وليس قانون عسكرة مجتمع بحيث الشاب يكون منتمي ويحس بالانتماء إلى خدمة العلم.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

قانون خدمة العلم ينسجم مع المادة (٩/ ثانياً) من الدستور، لكن لدينا ملاحظات مهمة حول هذا الموضوع ليس هو في موضوع النقاش بقدر ما يحتاج إلى إنضاجه بشكل كبير مع وجود (١) مليون (٦٠٠) الف عنصر امني مشكورة جهودهم وتضحياتهم بالدفاع عن العراق وسيادته وكرامته، البلد مر بتحدي كبير اسمه حماية الأجواء العراقية، واستناداً إلى المادة (٧/ ثانياً) من الدستور تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاط، بالتالي العراق في الحربين التي هي (١٢) يوم و(٤٠) يوم باستهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية واستهداف العراق ذهب ضحية العدوان الصهيوني (١٠٨) شهيد و (٢٠٠) جريح من الدفاع والداخلية والحشد الشعبي المرابطين على الحدود، نحن بأمس الحاجة إلى دعم مؤسساتنا الأمنية بالدفاعات الجوية وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك، لدينا موارد بشرية ولكن نحتاج قرار برلماني بتوجيه الحكومية ودعم الحكومة بتخصيص المبالغ للتسليح لحماية الأجواء العراقية، دفاعنا ينسجم مع المادة (٥٠) من الدستور الذي اقسمنا أن ندافع عن سماء العراق وعن أرضه وعن مياهه، ايضاً يوجد شيء جداً مهم يومياً اكثر من (٣٠٠) طائرة حربية ومسيرة تنتهك الأجواء العراقية فنحتاج إلى توجه بثقل الدولة لحماية السيادة العراقية والأجواء العراقية، مع القانون ومع إنضاجه بشكل ينسجم مع ما تفضلتم أن نخرج من دائرة عسكرة المجتمع إلى خدمة البلد.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

الجيش العراقي والقوات المسلحة ليست بحاجة للتجنيد الإلزامي وزيادة أعداد المقاتلين بقدر ما يحتاج إلى زيادة نوعية بالتسليح والتدريب، زيادة الأسلحة النوعية من الطيران المسير وأسلحة الدفاع الجوي وأنظمة الرصد والتشويش.

- النائب عبدالرحمن حسن خالد اللويزي (نقطة نظام):-

المادة (١٣٣) تبدأ المداولة في مناقشة المبادئ والأسس العامة للمشروع اجملاً فإذا لم يوافق المجلس على المشروع من حيث المبدأ بأغلبية عدد أعضاءه عد ذلك رفضاً للمشروع، بعض إخواننا النواب أبدوا اعتراضات الآن على أصل المشروع، والحقيقة وفق المادة (١٣٣) هذا الاعتراض يبدأ بعد القراءة الثانية حتى إما يرفض المشروع من حيث المبدأ أو يوافق فكان اعتراضهم مخالف للنظام الداخلي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا تجوز المداخلات يوجد إخلال بالنظام الداخلي.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي (نقطة نظام):-

أنا استشعر حرصك على مضي الجلسة بالسرعة الممكنة، المادة (٤١) من النظام الداخلي يسمح لعضو مجلس النواب بالمداخلة بعد موافقة الرئيس ونائبيه، بالتالي في كل جلسة توجد مشاكل طارئة ومن الطبيعي جداً السماح بالمداخلة لبعض النواب، وعندما تريد أن تنهيها فتنتهي وأنت تختار عدد المداخلات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نكمل جدول الأعمال ونعطي المداخلات للنواب.

الفقرة الثانية: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الخامس لقانون مجلس السرطان العراق رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٥. (لجنة الصحة ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية).

- النائب ريكوت حمة رشيد كريم:-

تقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الخامس لقانون مجلس السرطان العراق رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٥.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

حقيقة موضوع خدمة العلم لدينا ملاحظات كثيرة على مسودة مقترح القانون المرفوعة ولعله من أهمها هو وجود البدل النقدي حيث هذا سوف يزرع طبقية وايضاً باب من أبواب استنزاف أموال الشعب للهروب من المسؤولية ويتنافى مع روح القانون التي نحن نريد أن نزرعها كما تفضلتم في موضوع الانتماء، الغاية الأساسية من هذا المقترح هو زرع روح الانتماء، هل نحن بحاجة إلى عدد أم إلى نوعية؟ هل نحن بحاجة إلى تكثير العدد

أم تدعيم البنى التحتية وبالخصوص الدفاعات الجوية، (١) مليون و (٦٠٠) الف مقاتل لدينا، في لقاء مع رئيس أركان الجيش سألته لماذا لا نمتلك أسلحة جوية؟ قال نحن متعاقدين مع كوريا الجنوبية ولدينا عقد (٢٧٠) مليون دولار دفعنا (٩٠) مليون دولار وباقي (١٨٠) مليون دولار، أنا أعطي مثل واحد على مقدار النفقات على هذا الموضوع بخصوص وزارة الدفاع التي أمامي فقط في وزارة الدفاع التخصيصات المالية للمفسوخة عقودهم من الأجهزة الأمنية والعسكرية فقط في وزارة الدفاع (٣٧٥٨٨)، (٣٥٣) مليار طيب هذه الأعداد التي نريد أن نضعهم في الخدمة الإلزامية كم تصبح كلفتهم ونحن بأمس الحاجة إلى الأموال، ونحن لدينا جيش مخزن العاطلين عن العمل أرجو النظر بهذا الموضوع.

- النائب احمد شهيد مرهون الكرعاوي:-

نحن لدينا اعتراض على هذا القانون وكان بإمكان مجلس النواب والسادة الرؤساء إدراج قانون الحشد الشعبي في جدول أعمال جلسة اليوم والجميع يعلم إن في ٢٠١٤ من هب للدفاع عن العراق هم الحشد الشعبي كثير سمعنا من الزملاء يتكلمون إن الشباب يملؤون المقاهي في ٢٠١٤ من هب للدفاع عن العرق هم نفس الشباب الذين يملؤون المقاهي، فتوى من مرجعيتنا الرشيدة المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) الله يحفظه ويطيل في عمره، وان تم المضي بهذا القانون يجب بأول فقراته أن يتم شمول أبناء المسؤولين وأبناء الوزراء وأبناء النواب وأبناء القضاة وأبناء المدراء العاميين نريد فقراته الأولى شمول جميع أبناء المسؤولين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أول شخص أعلنها أمامكم أولادي يذهبون إلى التجنيد، قدم مقترح وثبتها في القانون.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

نحن مررنا بحرب جائرة وهذه الحرب أفرزت لنا عدة معطيات منها نحن كدولة العراق للأسف الشديد كان هناك تدخل أمريكي سافر وتجاوز على السيادة العراقية واستهداف قطعات الجيش العراقي والحشد الشعبي حيث ارتقى الكثير من الشهداء، الحرب بفضل الله سبحانه وتعلى انتهت في المنطقة والآن وقف إطلاق النار، بعد إعلان الحرب هل انتهت أم هناك معالجات؟ المعالجات الدفاعات الجوية التي لدينا كان لها موقف صفر باعتبار جميعنا نعلم أوامر أمريكي بعدم استخدام الدفاعات الجوية، بالنسبة لطيران الجيش الموقف صفر باعتبار إن هناك أوامر أمريكية، القوة الجوية أو الطيران الحربي ايضاً كذلك، بالتالي نحن اليوم نناقش قانون أو مقترح قانون خدمة العلم أمام هذه المعطيات نحن نطوع أولادنا يذهبون للخدمة الإلزامية، نتفق في جميع دول العالم توجد خدمة الزامية ونمضي مع إجراءات مقترح قانون الخدمة الإلزامية إلا انه ينضج في مجلس النواب ولدينا مناقشات ومقترحات سوف نقدمها إلى لجنة الأمن والدفاع، لكن نحن نطوع أولادنا هل ندع أولادنا لقمه سائغة للطيران الإسرائيلي وللطيران الأمريكي حتى يقصفونهم ويقتلونهم ونبقى نحسب ونعد شهداء مع انه نحن دولة ذات سيادة، أن لا ارضى أن يتعدى على سيادتي الأمريكي ولا الصهيوني ولا غيره، بالتالي أريد أن احفظ جيشي وأريد أن احفظ الحشد واحفظ جميع القوات الأمنية بناءً على ماذا وانا ليس لدي دفاعات جوية استطيع أن استخدمها وليس لدي طيران جيش ليس لدي طيران حربي، بالتالي سيادة الرئيس الحرب بفضل الله انتهت والمنطقة استقرت لكن نسأل الله تعالى الأمن والأمان لجميع شعوب المنطقة والشعوب الإسلامية، نحتاج موقف في مجلس النواب لمراجعة ما كان في الحرب والتلكؤ الذي حصل ونحن نعلم إن أبطالنا في القوات الأمنية من الجيش والشرطة وجهاز المكافحة وجميع الصنوف والحشد وجميعهم ابطال وعراقيين لكن هناك أوامر أمريكية بعدم استخدام السلاح الجوي أو الدفاعات الجوية، نحتاج موقف في المرحلة القادمة عادت الحرب نبقى نحن في هذا الموقف؟ فضروري جداً نمضي بتقوية قواتنا الأمنية بجميع صنوفها.

- النائب احمد محمد حسين المبرقع:-

قبل طرح لجنة الأمن والدفاع القراءة الأولى قلت إن هذا القانون ليس قانون الخدمة الإلزامية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قانون خدمة العلم.

- النائب احمد محمد حسين المبرقع:-

هذا فقط في الاسم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

في الاسم والمضمون.

- النائب احمد محمد حسين المبرقع:-

في المضمون كله الزاماً بإلزام حتى احدى المفردات (يساق)، بالاسم خدمة العلم أما في الواقع هو إلزام أنا اسأل هل نحن نحتاج إلى شاب نسوقه سوقاً إلى الحرب؟ أو شاب عقائدي مسؤولية الجيش هو الدفاع عن البلد وليس مسؤوليته دورة بالانضباط وتصبح أخلاقه جيدة، نحن بالحقيقية نحتاج إلى جيش عقائدي ولهذا شبابنا عندما تعرضوا إلى اهتزاز امني كبير هب جميع شبابنا بفتوى نصف سطر ذهبوا ودافعوا عن البلد وهذا هو الحشد الشعبي وهذا أداءه، إذا كان ثمة حاجة إلى تشريعات قانونية تخص الأمن والدفاع فنحن يجب أن نُقِر قانون الحشد ونقر تقاعد الحشد هذه القوانين مهمة، ايضاً ممكن أن نعالج بعض القوانين الأمنية في الخدمة والتقاعد حتى نقلل من سن تقاعد ويزيد لدينا عدد الشباب، في الحقيقة هذا القانون فيه جميع الفقرات التي قرأتها جميعها فيها مشكلة تشريعه ربما لا يأتي بالغرض وخاصة تكاليفه ووضعه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب، هذا القانون هو مقترح قانون المقترح ليس مثل مشروع قانون المرسل من الحكومة، هذا المقترح يحتاج إلى تعديلات ماذا لديكم من مقترحات وبيانات اذهبوا إلى اللجنة المختصة وقدموها مكتوبة حتى اللجنة المختصة تأخذ بنظر الاعتبار هذا الموضوع.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

أنا اتفق مع جنابك بخصوص مقترح القانون، هناك خطأ شكلي نفس هذا القانون الذي وردنا في ٢٠٢١ السادة في اللجنة لم ينتبهوا ولكن قدم وفق النظام الداخلي كمقترح قانون، أنا اتفق مع حضرتك المخاوف التي طرحناها ذكرت إن هذا القانون سوف يتم تعديله نحن أمام طريقين إذا بقينا مع التجنيد الإلزامي فنحن أمام مشكلة كبيرة حضرتك قلت هو ليس تجنيد الزامي وإذا مضينا في قضية تطوع وعملية خلق روح المواطنة لدى الشباب أو غير الشباب بالتالي نحن حملنا المؤسسة العسكرية ما لا تطاق وما لا يدخل ضمن اختصاصها عملية إدارة التطوع أصبحت عملية مدنية وأصبحت عملية أشبه بامتصاص بطالة وهذا ليس من وظيفة الجيش ولا المؤسسة العسكرية، فلذلك الإلزام حضرتك رفضته إذا مضينا بالتطوع فهو ليس في صلب المؤسسة العسكرية، أنا بصفتي كنت ضابط سابقاً في الجيش نحن لدينا ترهل (٤٥) فما فوق وحتى دون (٤٥) هذا يفتح باب التطوع كمقاتل في الجيش العراقي وليس كما ذكر السيد النائب دكتور (احمد) أن يساق أو يجند أو حتى التعاريف المدعو والمكلف، فأقصد إذا أردنا أن نغير وفق ما توجهت به حضرتك فالقانون سوف لن يكون خدمة العلم، سوف يكون شيء ثاني وإذا مضينا خلافه مشكلتنا ليس في اصل القانون مشكلتنا في التوجه، جميع الذي طرحته من مبررات محترمة ولكن في الحقيقة عملية إنزاه للتطبيق هنا الخلل فيحتاج قانون ثاني فلنفترض قانون إصلاح المؤسسات العسكرية قانون دعم الجيش العراقي قانون دعم المؤسسة العسكرية أي طريقة ثانية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل لديك مشكلة في العنوان؟

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

كلا ليس في العنوان في الآلية ايضاً لأن جنابك قلت إن هذا ليس تجنيد الزامي، فإذا ليس تجنيد فمعناه إدارة خدمة وظيفية أصبحت وهذه بصراحة كارثة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جناب مقترحاتك دائماً للأمانة سابقاً ذكرتها والآن اذكرها مقترحاتك إيجابية وتصحح مسار، أذهب جنابك إلى لجنة الأمن والدفاع وأبدي المقترحات وتناقش مع السادة أعضاء اللجنة ولكم الوقت الكافي شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر لغاية ما يتم تنضيج هذا القانون وتعرضوه للقراءة الثانية.

- النائب ضحى لعيبي كاظم البهادلي:-

احترامي لجميع الآراء وانا مع كل ما طرح، لكن لدي سؤال نحن نقول هو تجنيد الزامي إذا كان اختياري فما الداعي من فقرة البدل؟ البدل إذا كان الزامي البدل يكون مفروض، أما قضية البدل سوف لن يكون فيه إنصاف لماذا لأن نحن نعلم الذي لديه إمكانية مالية سوف يدفع البدل والذي ليس لديه إمكانية سوف يبقى ويلتحق بالمعسكرات، مسألة أخرى هل المعسكرات سوف تكحون مزودة وتدربهم على بدائيات التدريب أم سوف يكون التدريب هو عبارة عن تدريب وفق ما تتطلب المرحلة الحالية، نحن نلاحظ إن المرحلة الحالية حروب سبرانية من خلف الكيبورد يحارب وخير دليل إن الحرب حالياً حرب معلوماتية فأعتقد انه ليس لدينا نظام السلاح الأبيض أو المواجهة والله يبعد العراق عن هذه المسألة، فالذي نتأمله اذا كان لدى الدولة مبالغ فائضة عن الحاجة تعزز بها المعسكرات واقع الحال نتمنى أن تعزز دفاعتنا الجوية وتقوي أجهزتنا الاستخباراتية .

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

صراحة أود أن أتحدث عن جانبين مهمين من هذا القانون، في الاطار العام للقانون هو تجنيد الزامي أو خدمة العلم ولكن هناك جانبيين مهمين الجانب المعنوي والإنساني يحب أن يكونا في روح هذا القانون حتى نشجع مواطنينا، هنالك بعد معنوي جداً مهم الذي هو تعزيز الانتماء الوطني هذه الأشياء غير مذكورة في روح القانون وكأن القانون هو شيء يمسك العصى على جميع شبابنا الذين بلغ سنهم (١٨-١٩) سنة، ترسيخ قيم الانضباط والمسؤولية الحد الاسمى من هذا الموضوع هو خدمة العلم مثلما تفضلت سيادة الرئيس، لذلك خدمة العلم تتطلب أن يكون هناك بعد معنوي وبعد إنساني في روح القانون حتى يطبق بطريقة سهلة جداً ولا تكون هناك معوقات، ترسيخ قيم الانضباط والمسؤولية، المساواة بين أبناء المجتمع العراقي، بناء الشخصية والتجنيد في الغالب تدريب يخرج أفراد اكثر صلابة نفسياً وجسدياً وقدرة على تحمل واتخاذ القرار، من الناحية الأخرى البعد الإنساني اقصد به التضحية من اجل الصالح العام يجب أن تذكر هذه الأشياء في روح هذا القانون، التعايش والتماسك الاجتماعي امر مهم جداً الشعور بالكرامة والواجب ايضاً هذه من الأشياء التي لها بعد إنساني، التحديات الإنسانية حتى تكون هناك النظرة متوازنة في هذا القانون، بنفس خطر سوء التطبيق إذا أسيء استخدام هذا القانون أو أسيء استخدام تطبيق هذا القانون فبالتالي ممكن لا نصل إلى الغاية المبتغاة من وجود خدمة العلم، تأثيره على التعليم والعمل امر مهم جداً هناك كل مكلف سوف يتقاضى راتب وهذا من شأنه أن يخلق فرص للشباب الأخرى، الخلاصة الجانب المعنوي والإنساني للتجنيد الإلزامي إيجابي ومؤثر جداً إذا توافرت ثلاث أشياء رئيسية.

١. العدالة في التطبيق.

٢. احترام كرامة الإنسان داخل المؤسسة العسكرية ومن ضمن كرامة الإنسان هو أن يكون هناك مكان ملائم من اجل أن نأتي بشبابنا حتى ندعهم يمارسون خدمة العلم.

٣. ربط الخدمة بفرص مستقبلية وهذا ما نقصد به التعليم والتعلم والتدريب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ترفع الجلسة إلى يوم غد الاثنين.

رفعت الجلسة الساعة (٤:١٥) مساءً.

****

****

****

*****

***

*